● أخبار قصيرة

بريطانيا.. اجتماع طارئ لبحث التداعيات الأمنية

أعلن المكتب الرسمي لرئيس الوزراء البريطاني عن عقد جلسة استثنائية للتصدي للأحداث الأخيرة التي شهدتها المملكة المتحدة. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب الاضطرابات التي اندلعت مؤخرًا في ساوثبورت. وأفادت تقارير إعلامية أن الحكومة ستعقد مشاورات عاجلة مع فريق إدارة الأزمات المعروف باسم "كوبرا". ومن المتوقع أن يشارك في هذا الاجتماع الهام ممثلون عن مختلف أجهزة الدولة، بما في ذلك قوات الأمن والمخابرات. وكشفت مصادر مطلعة أن رئيس الوزراء يتخذ إجراءات سريعة لمواجهة الوضع الراهن. وتشمل هذه الخطوات تفعيل آليات قضائية استثنائية، وتكثيف عمل النيابة العامة لتسريع البت في القضايا ذات الصلة، حتى خلال عطلات نهاية الأسبوع. كما تتضمن الخطة إعادة توزيع القوات الأمنية وفقًا لمقتضيات الموقف.

طالبان تحمل الكيان الصهيوني مسؤولية توسّع الحرب

أدان "الملا حسن آخوند" رئيس وزراء حكومة طالبان، في رسالة بمناسبة استشهاد "إسماعيل هنية"، اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس قائلاً: "إن استهداف مثل هذه الشخصية هو انتهاك خطير لجميع الأعراف الدولية السائدة، ويُظهر أن الأعداء في الحرب الحالية لا يحترمون أي مبدأ". وأضاف: "إن صمت المؤسسات الغربية والمنظمات التي تدعي حماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بإبادة النساء والأطفال والمدنيين في غزة يكشف وجههم الحقيقي". في الختام، دعا رئيس وزراء حكومة طالبان الدول والمنظمات المؤثرة في المنطقة والعالم إلى وقف المزيد من جرائم الكيان الصهيوني وعدم السماح بانتشار نار حرب غزة في جميع أنحاء المنطقة. كما أكد هذا المسؤول الكبير في حكومة طالبان: "إن مسؤولية انتشار وتوسع هذه المأساة تقع على عاتق الكيان الصهيوني وداعميه".

باكستان.. ١٥١٤ هجوماً إرهابياً في عام ٢٠٢٣

أعلنت وزارة الداخلية الباكستانية أن البلاد شهدت ١٥١٤ هجوماً إرهابياً في عام ٢٠٢٣.
وفقاً لهذا التقرير، أدت هذه الهجمات إلى مقتل وجرح ٢٩٢٢ شخصاً، من بينهم ٥٧٢ من القوات الباكستانية قتلوا و١٢٩٢ آخرين أصيبوا بجروح.
وذكرت وزارة الداخلية الباكستانية أن ٣٥٨ مدنياً قتلوا و٧٠٠ آخرين أصيبوا نتيجة لهذه الهجمات.
وقالت "ممتاز زهرة بلوش" المتحدثة باسم وزارة الخارجية الباكستانية مؤخراً ،إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أكد أن عدداً من الجماعات الإرهابية يتلقى تدريبات على الأراضي الأفغانية.
وأضافت أن "تحريك طالبان باكستان" (TTP) يمكن أن يتحول إلى تهديد إقليمي خطير.

مع إبداء رغبتها أكثر من مرة بالإنضمام

هل يمكن أن تكون تركيا العضو الجديد في بريكس؟

الوفاق/ في أوائل يونيو ٢٠٢٤، أعلن هاكان فيدان، وزير الخارجية التركي، في بيان حماسي أن أنقرة تعتبر بريكس بديلاً محتملاً للاتحاد الأوروبي وأنها تدرس الانضمام إلى هذا التحالف. تم طرح هذه الرسالة بعبارات مختلفة أولاً في الصين ثم في موسكو و مدينة نيجني نوفغورود على هامش إجتماع وزراء خارجية بريكس. على الرغم من أن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، صرح علناً أن الدول الأعضاء في الاتحاد قررت بأغلبية الأصوات عدم مناقشة قبول أعضاء جدد في الوقت الحالي، إلا أن هناك نقاشاً حول آفاق قبول ليس فقط تركيا، ولكن أيضاً دول أخرى للانضمام إلى هذه المنظمة.

ربما لم يكن هناك بيان آخر خضع لنقاش خبراء عام واسع النطاق مثل البيان التركي. هذا أمر مفهوم: على عكس الأعضاء المحتملين الآخرين، تبدو تركيا الأقرب. ومع ذلك، في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الإستوني، صرح أردوغان، الزعيم التركي، أن "الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي" لأنقرة. على الرغم من هذا التصريح، لكن أردوغان نفسه أعرب مراراً عن اهتمامه بالأشكال الجديدة.

هذا ملحوظ بشكل خاص بعد تطبيع العلاقات بين تركيا وروسيا بعد أزمة ٢٠١٥ وتدهور العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد محاولة انقلاب ٢٠١٦. هذه الأحداث، وكذلك العقوبات ضد أنقرة بعد شراء أنظمة الدفاع الجوي الروسية S-٤٠٠، والاستبعاد من برنامج F-٣٥ والضغوط المستمرة من الغرب بسبب رفض الانضمام إلى القيود المناهضة لروسيا، تجبر القيادة التركية على البحث عن الدعم. على الرغم من أن كلمة "بديل" غالباً ما تُسمع عند وصف العلاقات المحتملة مع بريكس، يقر الخبراء بأن هذا بعيد عن لعبة محصلتها صفر: عدم استقرار العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة يرفع "عتبة المخاطرة". كلما كانت الظروف أكثر إلزاماً وتم تعريف قواعد اللعبة الحالية بشكل أوضح، كان الأمر أسهل للحكومة التركية.

محاولات انضمام

في عام ٢٠١٧، قال محمد شيمشك، نائب رئيس الوزراء آنذاك ووزير المالية الحالي، إن "تركيا يمكن أن تنضم إلى عضوية بنك استثمار بريكس" ، وهذا يتطلب العضوية في هذه المجموعة. من ناحية أخرى، يظهر مثال مصر أن هناك إمكانية للانضمام إلى البنك الجديد للتنمية (NDB) حتى قبل الانضمام إلى بريكس. ومع ذلك، تلقت القاهرة "بطاقة دعوتها" في عام ٢٠٢٤.

في عام ٢٠١٨، حضر الرئيس التركي قمة بريكس في جوهانسبرغ بصفته رئيس منظمة التعاون الإسلامي. في كلمته، أعرب عن أمله في أن يتمكن(NDB) ومجلس الأعمال التابع للمنظمة قريباً من التفاعل مع الهيئات ذات الصلة في تركيا للتعاون في قطاع الطاقة.

منذ ذلك الحين، حدثت تغييرات كثيرة سواء في الاقتصاد العالمي أو في المكانة العالمية لبريكس. الشيء الوحيد الذي ظل دون تغيير هو المشاكل التي تواجه تركيا. في عام ٢٠٢٤، قامت أنقرة بمحاولتها الثانية للانضمام إلى المجموعة، والتي تبدو للوهلة الأولى أكثر نجاحاً من سابقتها.

بالإضافة إلى روسيا، حصل الزعيم التركي أيضاً على دعم الصين والبرازيل بعد لقائه مع الرئيس لولا دا سيلفا على هامش قمة مجموعة السبع في إيطاليا في يونيو. لكن ما هي المشاكل التي تريد تركيا حلها من خلال الانضمام إلى هذه الكتلة؟ إذا تركنا جانباً قضايا مهمة مثل "النفوذ الجيوسياسي" و "الاستقلال الاستراتيجي"، تبقى المصالح الاقتصادية. هذا هو ما يركز عليه المسؤولون والخبراء الأتراك عند تحليل آفاق الانضمام إلى بريكس.

منافع اقتصادية

تزيد دول بريكس تدريجياً حصتها في إجمالي التجارة التركية، من بين ٩ دول أعضاء، تقع أربع دول (روسيا والصين ومصر والإمارات العربية المتحدة) بين أفضل ٢٠ شريكاً لأنقرة من حيث حجم الصادرات. دولتان أخريان - إيران والسعودية (التي لم تنضم رسمياً بعد) - ليستا بعيدتين جداً. تحتل روسيا والصين أيضاً مراكز رائدة في الواردات، بينما تحتل الإمارات والهند والبرازيل مراتب أدنى قليلاً في التصنيف (حوالي ٣٢٪ من المجموع). في عام ٢٠٢٤، بسبب الضغط المستمر من واشنطن، تنخفض التجارة مع روسيا بسرعة، في حين لا تزال هناك تبعية - بشكل رئيسي بسبب موارد الطاقة وكذلك منتجات صناعة الصلب والمجمع الزراعي الصناعي. يقدم الشركاء الغربيون بدائلهم، لكنهم لا يستطيعون تلبية الطلب بالكامل، والذي يأتي على خلفية زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (في عام ٢٠٢٢ - ٣١,٢٩٪) والتضخم المتزايد. علاوة على ذلك، فهي أغلى بكثير.

تحولت بريكس بعد انضمام الإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا إلى منتدى متعدد الأبعاد، وكل من الدول المشاركة تحظى باهتمام خاص من أنقرة، وهذا لا يتعلق فقط بالواردات والصادرات. بدأت علاقات تركيا مع مصر للتو في التحسن، ويمكن أن تسهل منصة بريكس مزيداً من التقارب. إثيوبيا هي سوق واعدة للمنتجات التركية. لم تصل الصادرات بعد إلى الهدف المعلن البالغ مليار دولار، لكن أديس أبابا هي بالفعل مشترٍ دائم للمعدات العسكرية التركية: في عام ٢٠٢٤، اشترت إثيوبيا عدة طائرات بدون طيار قتالية من طراز. Bayraktar Akıncı وفقاً لبعض التقارير، تم استخدام طائرات Bayraktar TB-٢ بدون طيار لصد هجمات المتمردين على القوات الحكومية الإثيوبية خلال الحرب في تيغراي. في الوقت نفسه، يحتل حجم الاستثمار التركي في هذا البلد المرتبة الثانية بعد الصين (أكثر من ٢ مليار دولار). الإمارات العربية المتحدة لا تستخرج موارد الطاقة فحسب، بل تستثمر بنشاط في السياحة والتكنولوجيا المتقدمة. هؤلاء الذين كانوا منافسين في السابق اتخذوا مؤخراً مسار التعايش السلمي، مما كان له تأثير إيجابي على تدفق رأس المال إلى تركيا.

جذب الاستثمارات للاقتصاد التركي، الذي يعتمد على رأس المال الأجنبي، هو قضية خطيرة. أدت السياسة المالية غير الشعبية لأردوغان التي اتبعها حتى مايو ٢٠٢٣ ورفض الانضمام إلى العقوبات المناهضة لروسيا إلى خروج واسع النطاق للأموال الأوروبية. على الرغم من أن العودة إلى الأساليب التقليدية لكبح التضخم تؤدي إلى ثقة بطيئة ولكن متزايدة من المستثمرين الأجانب، إلا أن الحجم الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر غير كافٍ لتحفيز الاقتصاد. كان المصدر السائد لرأس المال الأجنبي في تركيا تقليدياً هو دول الاتحاد الأوروبي، ولكن مع تحول التركيز الاقتصادي نحو الشرق، تسعى أنقرة إلى تطوير العلاقات مع المراكز المالية الجديدة، وخاصة مع الصين. النتائج حتى اليوم متواضعة للغاية. من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢، خصصت بكين ١,٣١٪ فقط من إجمالي الاستثمار في إطار مبادرة الحزام والطريق. كان الاتفاق الأخير مع BYD الصينية للمساعدة بمبلغ مليار دولار لبناء مصنع للسيارات الكهربائية إنجازاً كبيراً للدبلوماسية التركية. في الوقت نفسه، لا تزال تركيا تأمل في المشاركة كمقاول في المشاريع الصينية، وخاصة في البحر الأبيض المتوسط، والاستفادة الكاملة من إمكانات ممر النقل الدولي عبر بحر قزوين، الذي يتطلب احتياجات مالية كبيرة (حوالي ١٨,٥ مليار دولار وفقاً لتقديرات البنك الأوروبي).

مع تحول التركيز الاقتصادي التركي نحو الشرق تسعى أنقرة إلى تطوير العلاقات مع المراكز المالية الجديدة وخاصة الصين

أولمبياد باريس يخيب آمال التجار الفرنسيين

كتبت صحيفة "كورير" النمساوية في مقال لها: إن الحواجز الأمنية والوصول المحدود الناجم عن إقامة الألعاب الأولمبية في فرنسا قد أبعد أعداداً كبيرة من السياح عن هذه المنطقة. وبهذه الطريقة، لم تتحقق آمال التجارة الكبيرة في هذه الألعاب الصيفية لباريس. حيث خاب أمل أصحاب المطاعم والفنادق في باريس بشكل خاص من التجارة الأولمبية.

لقد وُعدوا بأفضل الفرص التجارية، وتدفق الملايين من السياح، وفترة اقتصادية استثنائية. ولكن بعد مرور حوالي أسبوع على بدء الألعاب الأولمبية الصيفية في باريس، يشكو العديد من أصحاب المطاعم وأصحاب الأعمال المماثلة في العاصمة الفرنسية من عدم تلبية هذه التوقعات العالية. بل إن الكثيرين يشكون من خسائر فادحة ويطالبون بتعويض من الحكومة. كما تدعم بلدية باريس هذا الأمر.

من ناحية أخرى، بسبب القلق من انهيار نظام النقل العام المحلي، طُلب من الشركات في هذه المنطقة مسبقاً السماح بالعمل من المنزل خلال الألعاب الأولمبية من ٢٦ يوليو إلى ١١ أغسطس، وفي الحالة المثالية قبل ذلك. وقال دانيال ماشوفر، الصيدلي بالقرب من دار الأوبرا القديمة في باريس: "منذ بداية شهر يوليو، كانت المنطقة بأكملها فارغة".

كما كانت الإجراءات الاحترازية التي اتخذت قبل حوالي أسبوع من حفل الافتتاح في ٢٦ يوليو مضرة لبعض الشركات. كان الوصول إلى مناطق معينة في وسط المدينة متاحاً فقط للأشخاص الذين تقدموا بطلب للحصول على رمز الاستجابة السريعة (QR) عبر الإنترنت مسبقاً. لم يرغب الجميع أو لم يتمكنوا من القيام بذلك - وتعرضت المطاعم والمتاجر في المناطق المعنية للأضرار.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ما مجموعه ٤٤٠٠٠ حاجز يفصل الشوارع عن الأرصفة منذ ١٨ يوليو لتوفير أفضل حماية ممكنة لحفل الافتتاح. لا تزال بعض الحواجز التي يبلغ ارتفاعها متراً واحداً موجودة، حيث يمر سباق الدراجات على الطرق والماراثون عبر جزء من المدينة.

وفقاً لـ "فرانك ديلوف"، رئيس جمعية الفنادق والمطاعم UMIH في منطقة العاصمة الفرنسية، كانت الفترة السابقة لـ ٢٦ يوليو "كارثية" للعديد من أعضاء الجمعية. الآن تحسن الوضع بالنسبة للمرافق القريبة من مواقع المسابقات، سواء عند برج إيفل، أو في استاد دو فرانس في ضاحية سان دوني الشمالية، أو في حديقة لا فيليت في شمال شرق باريس، حيث توجد واحدة من أكبر مناطق المشجعين. كما قال: "في أفضل السيناريوهات، جميع أولئك الموجودين في هذه المناطق لديهم انخفاض في المبيعات بنسبة ٢٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي".